السنة: التاسعة المجلد: 09 العدد: 02 ص ص: 352- 376
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

السياسة الخارجية المصرية تجاه قطاع غزة منذ 2007م
Egyptian Foreign Policy Toward Gaza Strip Since 2007

جلال حدادي*، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
djalal.haddadi@ummto.dz

مصطفى بوصبوعة، جامعة باجي مختار، عنابة.
mostefa.bousboua@univ-annaba.dz

تاريخ الاستلام: 2024/05/03 تاريخ القبول: 2024/05/22

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على السياسة الخارجية المصرية تجاه قطاع غزة منذ سيطرة حركة حماس على القطاع. فقد تبين أن الحروب التي شنتها إسرائيل على غزة (2008-2009، 2012، 2014، 2019-2020، 2022، 2023-2024) شكلت فرصة لمصر لاسترجاع مكانتها الإقليمية؛ إذ قامت بدور الوساطة بين إسرائيل وحماس، إلا أنها أحدثت في نفس الوقت ضغطا على مصر التي تدير معبر رفح.

تشير الدراسة إلى أن طبيعة العلاقات بين مصر وحركة حماس تأثرت بالمكانة المحورية للرئيس في السياسة الخارجية المصرية. لقد حاول نظام حسني مبارك الضغط على الحركة للدخول في عملية سلام مع إسرائيل، في حين أدى وصول محمد مرسي إلى السلطة إلى إضفاء طابع مدني على العلاقة مع قطاع غزة بعد أن كانت ملفا أمنيا، أما مرحلة حكم عبد الفتاح السيسي فقد عرفت فترة من القطيعة مع حماس التي اعتبرت امتدادا للإخوان المسلمين، وحتى وإن أدت ظروف معينة إلى إعادة التواصل بين الطرفين فإنها رجعت إلى خانة الملف الأمني.

الكلمات المفتاحية: مصر، حركة حماس، قطاع غزة، معبر رفح.

* المؤلف المراسل

Abstract:

This research aims to provide insight on Egypt's foreign policy toward the Gaza Strip following the takeover of the power by Hamas in 2007. The research shows that the wars against Gaza Strip (2008–2009, 2012, 2014, 2019–2020, 2022, 2023-2024) , represented an opportunity to restore Egyptian regional role, as it played a role as a mediator between Hamas and Egypt, while simultaneously applying pressure to the Egyptian side that control the Rafah crossing.

The study affirms that the president's strong role in Egyptian foreign policy shaped the nature of Egypt's relations with Hamas. Hosni Mubarak's regime attempted to exert pressure on Hamas to engage in a peace process with Israel, while Mohamed Morsi's ascent to power gave this relation a civilian character after it had been a file handled by Egyptian intelligence. There was a split with Hamas, which was seen as an extension of the Muslim Brotherhood, during the rule of Abdel Fattah al-Sisi. Even though there were circumstances that made it possible for the two sides to resume communication, it returned to the security file.

Keywords: Egypt, Hamas, Gaza Strip, Rafah crossing.

مقدمة:

شكلت القضية الفلسطينية واحدة من القضايا الأساسية في السياسة الخارجية المصرية وذلك منذ إعلان قيام إسرائيل (1948م)؛ إذ مثلت ركنا أساسيا في خطاب الضباط الأحرار الذين انقلبوا على الملكية(1952م) بعد أن اتهموها بالتواطؤ مع المشروع الكولونيالي الذي كان سببا في قيام إسرائيل، ولهذا فمن الواضح أن مُناكفة هذا الأخير وتحرير فلسطين اعتبرت القاعدة الأساسية التي استندت عليها شرعية النظام المصري في مرحلة ما بعد الملكية.

أدى وصول أنور السادات إلى السلطة إلى نهاية المشروع الناصري، بعد أن تم التوجه نحو الولايات المتحدة بدل الاتحاد السوفياتي، والدخول في عملية المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي انتهت بتطبيع العلاقات مع إسرائيل بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل (1978م). في حين اعتبر البعض الخطوة براغماتية ودهاءً سياسيا من قبل أنور السادات أدت إلى استرجاع سيناء، عدها آخرون خيانة للوطن وللقضية المركزية للمسلمين وأدت في نهاية المطاف إلى اغتياله (1981م)، عملية التطبيع هذه بقيت فقط على المستوى الرسمي أما على المستوى الشعبي فقد شهدت مرحلة حكم حسني مبارك إذ شاء العديد من الحركات والتجمعات الشعبية المناوئة.

دخول منظمة التحرير الفلسطينية في مسار المفاوضات وإذ شاء السلطة الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو (1993م) وموجات التطبيع التي عرفتها المنطقة، كانت دافعا قويا لوجهة النظر المصرية، إلا أن التحول الذي شهدته بنية السلطة الفلسطينية بعد الانقسام الذي حصل بين فتح وحماس والذي أدى بهذه الأخيرة إلى الاستفراد بزمام الأمور في قطاع غزة (2007م)، ساهم في إعطاء زخم كبير لفكرة المقاومة المُسلحة كنهج لتحرير الأراضي الفلسطينية خاصة بعد أن ظهرت عبثية المفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، لتشكل الحروب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة تحديا حقيقيا للسياسة الخارجية المصرية، والتي كانت آخرها في 2023م والدائر رحاها منذ السابع من أكتوبر.

شكل هذا الوضع تحديا ملحوظا للسياسة الخارجية المصرية، فمن جهة تعتبر عملية المفاوضات (غير المباشرة) التي تجري بين الفينة والأخرى بين حماس وإسرائيل فرصة حقيقية لمصر لاستعادة دورها الإقليمي الذي تراجع بشكل واضح، ومن جهة أخرى فإن التحديات الإنسانية التي تفرضها حرب الإبادة الجماعية والمجاعة التي يشهدها القطاع تشكل بدورها تحديا للنظام السياسي المصري، فوسط هذه الرهانات والتحديات تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عن سؤال الإشكالية التالي: كيف تؤثر طبيعة النظام السياسي المصري على السياسة الخارجية تجاه قطاع غزة منذ 2007م؟

للإحاطة بهذا السؤال الرئيس سيتم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ما دلالة تاريخ 2007م بالنسبة للقضية الفلسطينية عامة ولقطاع غزة خاصة؟
- ما مكانة الرئيس في النظام السياسي المصري وما دوره في رسم السياسة الخارجية؟
- ما هي محددات دور السياسة الخارجية المصرية تجاه قطاع غزة منذ 2007م؟

كإجابة أولية عن هذه الأسئلة سيتم صياغة الفرضيات التالية:

- لا يمكن تحليل السياسة المصرية تجاه قطاع غزة منذ 2007م دون فهم طبيعة الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس؛
- كلما تغير الرئيس في مصر تغيرت السياسة المصرية تجاه قطاع غزة؛
- يرتبط دور السياسة الخارجية المصرية تجاه قطاع غزة بإدراك صانع القرار.

لإثبات مدى صحة أو خطأ هذه الفرضيات سيتم استعمال تقنيات مجموعة من المناهج (التاريخي، منهج صنع القرار في السياسة الخارجية، المنهج المقارن، منهج دراسة الحالة) في إطار التكامل المنهجي، أما فيما يخص المقاربة النظرية التي سيتم اعتمادها في تحليل وتفسير هذا الموضوع فتتجلى في مقاربة الدور، والتي تركز على شخصيات صناع القرار وكيفية فهمهم وإدراكهم لطبيعة دور دولتهم ودور الفاعلين الآخرين في السياسة الإقليمية أو الدولية.

أما فيما يتعلق بخطة الدراسة المتبعة فتنقسم إلى ثلاثة عناصر أساسية:

أولا: الانقسام الفلسطيني: الصراع بين الإخوة الأعداء. لم يكن تاريخ 2007/06/14م سوى تتويجا لسلسلة طويلة من الخلافات بين حركتي فتح وحماس، أدت في النهاية إلى تشكيل حكومتين متعاديتين إحداهما في قطاع غزة والأخرى في الضفة الغربية. يمكن إرجاع تاريخ هذا الخلاف إلى 1987م(إبراش، 2009، ص5) تاريخ تأسيس حركة المقاومة الإسلامية حماس(محسن ، 2022، 86) ، فالحركة أسست لمشروع أيديولوجي ينافس المشروع الذي قدمته حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي تأسست سنة 1957م (إبراش ،2009 ،ص113) والتي تحت ضابط بنفوذ كبير داخل منظمة

التحرير الفلسطينية التي أقر مؤتمر القمة العربية في الرباط عام 1974م بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني(عبد العاطي ، 2024).

هذا الانقسام لا يعد صراعا تقليديا على السلطة وإنما مرده أعمق بكثير من مجرد صراعٍ على السلطة، فهو يعود بدرجة أساسية إلى الاختلاف في الفكر الذي تتبناه هاتين الحركتين(Brown ، 2010، p.p 44-47) ، فإذا كانت فتح قد تخلت عن نهج المقاومة لصالح المفاوضات والتي أدت في النهاية إلى تشكيل السلطة الفلسطينية بعد التزامها باتفاق أوسلو 1993م، المعروف رسميا باسم: " إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي" والذي التزمت بموجبه بحق إسرائيل في العيش في سلام وأمن مقابل اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وعلى أنها ستنسحب من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقر بحق الفلسطينيين في إقامة حكم ذاتي على الأراضي التي تنسحب منها في الضفة الغربية وغزة (حكم ذاتي للفلسطينيين وليس دولة مستقلة ذات سيادة)(زيادة ، 2018، ص ص4-5) ، فإن حركة حماس تؤكد على عدم التفريط أو التنازل عن أرض فلسطين التي احتلت عام 1948م، أو أي جزء منها، فهي أرض غير قابلة للتجزئة والتقسيم، وهي حق للشعب الفلسطيني لا يزول بالتقادم، ولا يبطل ذلك الحق أي إجراء عسكري أو قانوني(زيادة ، 2018،ص 4).

لقد عمق اتفاق أوسلو من الشرخ بين الرؤيتين وجعل المجتمع الفلسطيني يعيش ثنائية حادة، واستقطابا بين توجهين، وفصيلين، وأيديولوجيتين أو برنامجين سياسيين، وهما: التسوية السياسية-النضال السياسي، والمقاومة المسلحة-النضال العسكري. إن استمرار الانقسام بين حركتي فتح وحماس ما هو إلا انعكاس لخلاف سياسي عميق واختلاف بين منهجين حول طريقة تناول المشروع الوطني.

إذا كانت فتح باعتبارها" ممثل الفلسطينيين" في المفاوضات التي انبثق عنها اتفاق أوسلو قد قبلت بمخرجات هذا الاتفاق، فإن حركة حماس والكثير من الفصائل الأخرى على غرار حركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وجبهة التحرير الفلسطينية رفضت هذا الاتفاق، فحماس اعتبرت اتفاق أسلو اتفاقا باطلا ووصفته بالمشؤوم كونه أعطى الاحتلال الحق في 78 بالمائة من أرض فلسطين التاريخية، كما تبينه الخريطتين (01) و (02) التاليتين، وقالت الحركة أن ما بني على باطل فهو باطل، ولن تعترف بأي نتائج تنتقص ذرة واحدة من تراب فلسطين أو مقدساتها.

خريطة رقم (01): أرض فلسطين التاريخية.

المصدر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا، التقسيمات الإدارية لفلسطين قبل عام 1948م، https://bit.ly/3TF5gtV، شوهد بتاريخ 2024/03/30م.

خريطة رقم (02): تقسيم الأراضي الفلسطينية حسب اتفاق أوسلو2.

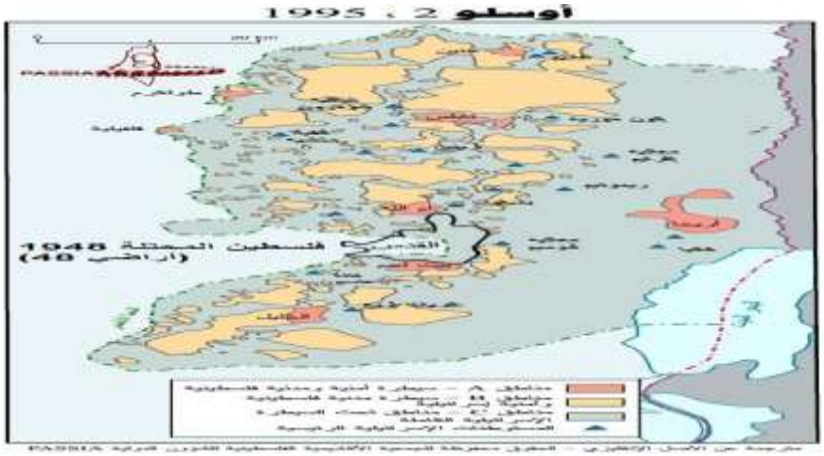

المصدر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا، حدود الأراضي الفلسطينية حسب اتفاقية أسلو الثانية 1995/09/28م، https://bit.ly/4aBcDta، شوهد بتاريخ2024/03/30م.

شكلت مشاركة حماس في انتخابات 2006م، طوق نجاة لها من الحملة الشرسة التي شنتها الولايات المتحدة على الإرهاب وأرادت من خلال مشاركتها في هذه الانتخابات التخندق خلف شعارات الديمقراطية من جهة، وإيجاد موطئ قدم ضمن المؤسسة التشريعية الفلسطينية من جهة أخرى (الحروب، 2023). بيد أن فوز حماس بالأغلبية المطلقة في المجلس التشريعي (74 مقعد من 132 مقعد) (Pina , 2006,p.1)، وضعها في موقف صعب؛ إذ وجدت الحركة نفسها جزءا من سلطة قائمة على اتفاقيات أوسلو وما يعنيه ذلك من الاعتراف بآليات المفاوضات بدل المقاومة من جهة، وكان عليها الإيفاء بالتزاماتها تجاه قاعدتها الانتخابية التي زكت بطريقة أو بأخرى نهج المقاومة على حساب المفاوضات من جهة أخرى.

يبدو أن هذه النتائج التي تمخضت عن انتخابات 2006م والتي لم تتوقعها حتى حماس والوضع الصعب الذي وُضعت فيه، بالإضافة إلى الخلافات بينها وبين حركة فتح، عجل بالانقسام الفلسطيني، وأدى إلى صدام مسلح انتهى في جوان 2007م، بسيطرة حركة حماس على السلطة في قطاع غزة، وأدخل القضية الفلسطينية في واحد من أهم المنعطفات التي خاضتها في الفترة الماضية، وقضى على ما تبقى من ثقة متبادلة بينهما"(زيادة ،2018، ص 5).

دفعت سيطرت الحركة على قطاع غزة بالرئيس الفلسطيني إلى إقالة الحكومة التي شكلتها حماس وتعيين حكومة تصريف أعمال، فيما اعتبرت هذه الأخيرة أن حكومتها شرعية وأنها منحت ثقة المجلس التشريعي، وأن حكومة تصريف الأعمال التي أعلن عنها الرئيس لن تحوز على الثقة من المجلس التشريعي الفلسطيني (زيادة، 2018، ص 6). إضافة إلى ذلك، سارعت السلطة في الضفة الغربية إلى إغلاق مؤسسات حماس الخيرية، واعتقال أعضائها، ومصادرة سلاحها، لترد هذه الأخيرة بنفس الأفعال، وأوقفت جميع أنشطة حركة فتح في قطاع غزة ما زاد في تفاقم الأزمة والصراع بين الحركتين (زيادة، 2018، ص 6).

بعد تبيان الانقسام الفلسطيني وانعكاساته، سيتم فيما يلي التطرق إلى طبيعة النظام السياسي في مصر ودوره في صناعة السياسة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية.

ثانيا: النظام السياسي في مصر: محورية دور الرئيس في السياسة الخارجية.

ن شأ النظام الم صري بعد انقلاب الـ ضباط الأحرار على الملكية، والذي عمل على تحييد المدنيين والقوى السياسية التي كانت موجودة في الساحة المصرية قبل الثورة، والتي كان بعضها يتمتع بشعبية وسط المصريين خا صة حزب الوفد (أبركان، 2020، ص 192). بعيدا عن الانق سامات التي ح صلت بين الـ ضباط الأحرار والتي انتهت بتولي جمال عبد النا صر لرئا سة الجمهورية(1954م)، فإن هدم التراكم الـ سيا سي والاجتماعي والاقت صادي الذي أر سته الملكية تطلَّب البحث عن م صادر جديدة للـ شرعية كان أبرزها رفع خطاب قومي مناوئ

للا ستعمار يضع تحرير فلسطين على رأس أولوياته، لقد ارتبط تحقيق هذا الأمر من وجهة نظر النظام المصري بتركيز السلطات في يد الفئة العسكرية، والقضاء على كافة المناوئين للحكم العسكري وحتى من الناحية الاقتصادية، تم إقرار قانون الإصلاح الزراعي بهدف القضاء على طبقة من رجال الرأسمالية الوطنية التي كان يخشى الضباط الشباب أن تُشكل تهديدا لهم(عمر، 2024).

ساهمت الشخصية الكاريزمية للرئيس جمال عبد الناصر في نظام سياسي يتمركز حول شخصية الرئيس من بناء شبكة من العلاقات مع الأجهزة البيروقراطية والجيش (سلامة، 2024). حاول أنور السادات الذي وصل إلى السلطة بعد وفاة جمال عبد الناصر إحداث نوع من القطيعة مع الإرث الناصري، وتبيَّن هذا في التخلي عن المعسكر الشرقي والتوجه نحو المعسكر الغربي، والدخول في عملية سلام مع إسرائيل، أما على المستوى الداخلي فقد حاول السادات الاعتماد على الانفتاح الاقتصادي والسياسي.

ما يمكن ملاحظته خلال فترة حكم السادات (1970م-1981م) هو استمرار محورية دور الرئيس والذي تم إقراره في دستور 1971م والذي منح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية جعلته المتحكم الأول بالسلطة التنفيذية إلى جانب تمتعه بصلاحيات في الجانب التشريعي(سلامة، 2024)، لربما يكون دخول السادات في عملية السلام مع إسرائيل والتي بدأت تخرج من الحيز السري إلى العلن بعد إعلانه عن نيته لزيارة الكنيست الإسرائيلي واحدة من أبرز الأمثلة على محورية دور الرئيس، فالإعلان الذي تم تحت قبة البرلمان المصري في 9 نوفمبر 1977م، اعتبره الكثيرون ممن سمعوا الخطاب في البرلمان أنه مجرد مبالغة معتادة من أنور السادات، لكن تمت بالفعل بعد عشرة أيام من زيارته لإسرائيل(تلفزيون العربي ،2024)، وهي الزيارة التي مهدت لاتفاقية السلام مع إسرائيل المعروفة بكامب ديفيد.

يكفي هنا أن نذكر أن محاولات السادات للتوصل لهذا الاتفاق كانت سببا في استقالة 3 من وزراء الخارجية في عهده، وهم إسماعيل فهمي، ومحمد رياض، ومحمد إبراهيم كامل (الجزيرة نت، 2024). رغم معارضة الواجهة السياسية لسياسات الرئيس وعدم الدفاع عنها، فإن السادات لم يتراجع عن مسعاه في التطبيع مع إسرائيل. لم ينجح أنور السادات في إسكات غضب الشارع المصري الحانق والمعارض لهذه الاتفاقية، ولم يعد هو بدوره قادرا على سماع الأصوات المعارضة له والتي أراد إسكاتها بعد ما عُرف باعتقالات سبتمبر 1981م، انتهى هذا التجاذب باغتيال السادات في السادس من أكتوبر 1981م(سامي، الجزيرة نت ، 2024).

تولى حسني مبارك الرئاسة بعد شهر ونيف من اغتيال السادات، والذي حاول في البداية ترميم الجبهة الداخلية عبر إطلاق سراح العديد ممن تم اعتقالهم في حملة السادات(فرج، 2024)، وذلك في مرحلة حاول فيها تركيز جهوده حسبه على مواجهة الجهاديين والمتطرفين. على المستوى الخارجي، كان مبارك أمام وضع إقليمي صعب بعد أن تم طرد مصر من جامعة الدول العربية وقطع الدول العربية لعلاقتها معها، فمصر التي كانت الدولة الأبرز في النظام الإقليمي العربي باتت منبوذة وبدون حصن خارجي(فرج، 2024) إقليمي. لم يستمر هذا الوضع طويلا؛ إذ نجحت مصر في استعادة علاقتها الثنائية مع معظم الدول العربية لتقر بعد ذلك مؤتمر قمة الدول العربية المنعقد في الرباط رفع التجميد عن عضوية مصر في الجامعة.

كذلك التحولات التي شهدها النظام الدولي أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى لعب دور أكبر في الضغط على مختلف الأطراف من أجل الدخول في عملية التسوية وهو ما توج بعقد مؤتمر مدريد (1991م) والذي شاركت فيه وفود من سوريا ومصر ولبنان، وشكّل الأردن والفلسطينيون وفدا مشتركا (الجزيرة نت، 2024)، شكلت موجات التطبيع فرصة لمصر للتخفيف من وطأة الضغوط الداخلية عليها، وأدت في النهاية إلى إعادة بعث مشروع مصري قائم هذه المرة على المفاوضات على أساس الأرض مقابل السلام بدل مواجهة إسرائيل.

انتهت فترة حكم مبارك بطريقة استثنائية، ليست فقط من حيث أنها كانت المرة الأولى التي لا يُنهي الموت فيها حكم الرئيس المصري، بل لأنها جاءت في فترة

عرف فيها العالم العربي تحولات لم يكن لأحد أن يتوقعها، حيث أجبر مئات الآلاف من المصريين الذين احتلوا الشوارع الكبرى لأهم المدن المصرية مبارك على التنحي عن السلطة، وهو ما أدى بعد فترة من حكم المجلس العسكري إلى وصول محمد مرسي كأول رئيس مصري مدني للسلطة.

قد اتسمت سياسته بتوجهات لم تعهدها السياسة الخارجية المصرية؛ إذ شهدت العلاقات مع الولايات المتحدة فتورا غير مسبوق وذلك لصالح تعزيز العلاقات مع الصين، إلى جانب توجهه الواضح لتعزيز علاقاته مع القوى الإسلامية والحكومات المناوئة للولايات المتحدة إلى جانب دعمه للثورة السورية (على ،2024).

أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فقد أدى وصوله للسلطة رجوعا للسردية الأولى القائمة على دعم المقاومة كنهج لتحرير فلسطين، فحتى ولو لم ينخرط مرسي في أي صراع مباشر مع إسرائيل فإن توليه للسلطة شكل دعما لمسار المقاومة وللمشروع التحرري. لم تدم فترة حكم مرسي سوى سنة واحد (جوان 2012م-جوان 2013م) ليتم عزله بعدما عُرف بثورة 30 يونيو/جوان والتي أدت إلى تولي عبد الفتاح السيسي الرئاسة.

من الملاحظ في هذه الفترة أنه حدث انكفاء كبير في السياسة الخارجية المصرية، نتيجة إعطاء السيسي أولوية للقضاء على خصومه السياسيين في مصر خاصة الإخوان المسلمين، وهو ما أثر حتى على علاقاته مع الخارج؛ إذ تدهورت علاقات مصر مع الدول التي اعتبرت داعمة للإسلام السياسي خاصة قطر وتركيا. يعد السعي للحصول على دعم لنظامه السياسي (مركز الجزيرة للدراسات، 2024) ومحاولة تجاوز صورة العسكري المنقلب على نظام الحكم الديموقراطي الركيزة الأساسية لسياسته الخارجية، فيما اعتبر تعزيز علاقات بلاده مع إسرائيل الحجر الأساس ضمن هذا المسعى وذلك بهدف التخفيف من وطأة الانتقادات الأمريكية التي طالت النظام المصري في السنوات الأولى من حكم السيسي.

ثالثا: السياسة الخارجية المصرية تجاه قطاع غزة من 2007م إلى 2023م.

من الواضح أن طبيعة التعامل مع القضية الفلسطينية في مصر، تختلف باختلاف من يتولى سدة الحكم، ويتضح أكثر أن الرؤساء المصريين يحاولون استخدام القضية الفلسطينية لخدمة أهدافهم السياسية، وبحكم الارتباط الجيوسياسي بين مصر وقطاع غزة، والذي كان تحت مسؤوليتها منذ العام 1948م وحتى 1967م تاريخ الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة، فقد حظي القطاع باهتمام كبير لدى صانع القرار في مصر.

حددت اتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر شكل الحدود بين الدولتين واعتمدت في ذلك على الحدود الانتدابية بين فلسطين ومصر وفق ما نصت عليه المادة الثانية من الاتفاق (الجزيرة نت، 2024)، تم وضع الشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة ضمن المنطقة "د" (ينظر الخريطة رقم 3) والتي تمتد بعمق 2.5 كيلو متر من الحدود الإسرائيلية مع مصر، وحسب الاتفاقية يسمح بتواجد قوة عسكرية إسرائيلية محدودة من أربع كتائب مشاة لا يتجاوز عدد جنودها 4 آلاف، في المنطقة "د"، وتحصينات ميدانية محدودة، فضلا عن مراقبين من الأمم المتحدة. ولا تتضمن القوة الإسرائيلية في هذه المنطقة أي دبابات أو مدفعية أو صواريخ فيما عدا صواريخ فردية أرض/جو(الجزيرة نت، 2024).

فرض الانسحاب الأحادي الجانب من غزة عام 2005م بعد إقرار خطة فك الارتباط، توقيع ملحق إضافي بمعاهدة السلام عرف باتفاق فيلادلفيا، والذي تضمن نشر قوات مصرية على الحدود الفاصلة مع قطاع غزة، وتُقدر تلك القوات بنحو 750 جنديا من حرس الحدود المصري، ومهمتهم تتمحور فقط في مكافحة ما يسمى الإرهاب والتسلل عبر الحدود والتهريب والكشف عن الأنفاق(الجزيرة نت، 2024).

خريطة رقم (3): توضح بنود اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية.

المصدر: "بعد قصف رفح.. إليك بنود اتفاقية السلام التي تهدد مصر بتعليقها"، العربية نت، (شوهد يوم 2024/04/04: https://bit.ly/3TORLrv)

شكلت سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في عام 2007م وتصاعد الصراع الفلسطيني الداخلي، تحديا للسياسة الخارجية المصرية، فلأول مرة يسيطر على القطاع فصيل لا يتبنى المقاربة المصرية والعربية (الأرض مقابل السلام) في حل القضية الفلسطينية، حاولت مصر لعب دور الوسيط بين الأطراف الفلسطينية وحرصت على احتكار ملف المصالحة وعدم السماح لأي طرف بانتزاعه، أو حتى تقاسمه معها، مع تأييدها قيادة السلطة الفلسطينية في رام الله، واعتبارها القيادة الشرعية وتعزيز التعاون الأمني معها ومع حركة فتح، وحرصت مصر أيضا على إيجاد قنوات التواصل مع فصائل المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها حماس التي دان لها حكم غزة، من أجل أن تضمن بقاء تأثيرها عليها(مكاوي، 2024، ص3) وبهدف دفعها إلى تسليم إدارة غزة للسلطة الوطنية الفلسطينية(فؤاد، 2017، ص7). لذلك كانت مصر تحرص على توظيف أداتين مهمتين في إدارة العلاقة مع حكومة حماس، وهما: معبر رفح البري، والأنفاق (مكاوي، 2024، ص3).

شكل المعبر الحدودي الواقع في محور فيلاديلفيا وتحديدا في المنطقة (د) والذي يربط بين جنوب قطاع غزة ويه صله بـ سيناء المصرية (ينظر الخريطة التالية)، والذي يعد شريان الحياة لغزة التي تم حصارها منذ 2006م بهدف تضييق الخناق على حماس؛ فعبره تمر مختلف المساعدات الإنسانية، وغالبا ما استخدمته القاهرة كورقة ضغط رئيسة لتعزيز موقعها وتثبيت محورية دورها في مجرى الأمور، وللتأثير في حماس؛ فتعلق فتحه وإغلاقه بمدى رضا القاهرة عن سياسات الحركة والضغط عليها لقبول التسوية أو وقف التصعيد، وهذا بالطبع ما لم يتعارض مع رغبة إسرائيل وتأثيرها(مكاوي، 2024، ص3).

الخريطة رقم(04): توضح موقع معبر رفح بين غزة ومصر

المصدر: مونت كارلو الدولية، خريطة المعابر التي يمكن لسكان قطاع غزة الخروج عبرها إلى الخارج، https://www.mc-doualiya.com، شوهد بتاريخ 2024/03/31م.

أما فيما يخص أداة الضغط الثانية؛ أي الأنفاق، فقد فتحت السلطة المصرية منفذا للغزيين بسماحها بالتوسع في حفر الأنفاق بين رفح المصرية ورفح الفلسطينية، وتولى جهاز المخابرات مراقبة هذه العملية. وعلى الرغم من أن اللجوء إلى الأنفاق هدف بالأساس إلى توفير السلع والإمدادات التي يحتاجها القطاع، فإنه قد مر عبرها السلاح من سيناء إلى المقاومة في غزة، وبعلم السلطات المصرية، ولم يكن ذلك دعما من مبارك لتلك المقاومة أو تهاونا أمنيا، حيث كان يهدف إلى تنفيس الاحتقان عن قطاع غزة حتى لا تنفجر الأوضاع في القطاع والتي من شأنها أن تؤثر على الأمن القومي المصري، وتحديدا من بوابتها الشرقية (سيناء).

إلى جانب ذلك فإن الأنفاق سمحت للقاهرة بالتحكم في حركة دخول السلاح إلى غزة، وهو ما شكل ورقة ضغط إضافية على حماس، وباتت هذه الورقة رابحة في يد مبارك لاستخدامها للضغط على مختلف الأطراف وسمحت له في بعض الأحيان بالتملص من الضغوط التي تمارسها عليه واشنطن خاصة المتعلقة بالإصلاح السياسي. أدار مبارك خيوط اللعبة بما مكن من عدم انفجار الأوضاع في غزة، وكسب أوراق ضغط على جميع الأطراف مع التزامه بالأطر المحددة في "اتفاق كامب ديفيد 1978م"(مكاوي، 2024، ص4).

يمكن القول بأنه وخلال مرحلة حكم مبارك، استخدمت مصر أوراق الضغط على حماس من أجل إقناعها بالدخول في مسار التسوية مع إسرائيل أو التخلي عن السلطة، والملاحظ أن التعامل مع الحركة كان تعاملا أمنيا صرفا تولاه رئيس المخابرات المصرية خلال فترة حكم مبارك، عمر سليمان، كما أن مصر لم تكن تعارض تدخلا إسرائيليا في القطاع للقضاء على حكم حماس، حتى أن وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيفي ليفني توعدت حركة حماس وغزة بالإفناء في حرب 2008م – 2009م من أمام وزارة الخارجية المصرية، دون أن يبدي وزير الخارجية المصري آنذاك أحمد أبو الغيط أي تحفظ (الحاج، 2024).

شهدت مرحلة ما بين 2011م و2013م نوعا من التحول في السياسة الخارجية المصرية تجاه غزة خاصة مع وصول مرسي، والتي جاءت في أعقاب ثورة يناير/جانفي 2011م(Bauer,2022,p.p.4-7)؛ إذ أكدت الثورة أن مناهضة التطبيع الذي تولته لسنوات طويلة النقابات العمالية والحركات التي تم إنشاؤها لهذا الغرض هو شعور عام تم ترديده عبر شعارات الثورة المصرية التي صدحت حناجر الغاضبين، بسقوط إسرائيل، وأنها كانت وستبقى عدو مصر الأول.

وفي خضم هذه الثورة قام أفواج من المتظاهرين في ميدان التحرير بالقاهرة في التاسع من سبتمبر 2011م بتحطيم الجدار العازل الذي بنته السلطات المصرية لحماية سفارة إسرائيل، كما تسلق بعض المحتجين البناية وأنزلوا العلم الإسرائيلي ورفعوا العلم المصري مكانه، كما اقتحموا المقر، ومن شرفته رموا على المتظاهرين أوراق السفارة ووثائقها كما طالب المحتجون بقطع العلاقات معها وطرد سفيرها وإلغاء اتفاقيات كامب ديفيد، بوصفها إحدى أهم ركائز سياسات النظام الذي طالب الثوار بإسقاطه، ولهذا فليس من المستغرب أن يكون للثورة المصرية بعض التأثيرات الإيجابية في السياسة المصرية تجاه غزة؛ إذ اتخذت السلطات المصرية في ماي 2011م إجراءات عدة لتسهيل حركة الفلسطينيين عبر معبر رفح، وسمحت بدخول الزوار العرب والأجانب إلى القطاع (مكاوي، 2024، ص5).

جاء أول عدوان إسرائيلي على غزة بعد الثورة في 9 مارس 2012م، فتدخلت مصر بصفتها الوسيط من أجل وقف إطلاق النار، ودلت تفاصيل تدخلها على أن ثمة تغييرا ما حدث في الموقف المصري من الاعتداءات الإسرائيلية على غزة؛ إذ بدا آنذاك أن مصر انتقلت من أداء دور الوسيط المنحاز ضد حماس والمقاومة، إلى أداء دور الوسيط المحايد (مكاوي، ص4).

تجدد العدوان على غزة في 14 نوفمبر 2012م، فأعلنت مصر عن رفضها له ودعمها المقاومة، ونشطت دبلوماسيا وسياسيا على المستويات العربية والإقليمية والدولية من أجل وقفه، والتوصل إلى اتفاق تهدئة يضمن الشروط والمطالب الأساسية في غزة ويحققها، كما سحبت مصر سفيرها من إسرائيل، وفتحت معبر رفح، وسمحت بعبور المساعدات إلى القطاع، ما جعل بعض المراقبين يرى أن ردة الفعل المصرية على العدوان كانت مختلفة اختلافا جذريا هذه المرة عن نظام مبارك، والذي كانت إسرائيل تعول في كل عدوان لها على غزة على تعاونه من خلال استخدامه أوراقه الكثيرة في حدود القطاع، للضغط على المقاومة الفلسطينية وجعلها تقبل بالشروط الإسرائيلية.

يمكن القول، أن تبوء مرسي للحكم شكل علامة فارقة في العلاقة بين حماس ومصر، فبعد أن كان التعامل المصري مع القطاع تعاملا يتم عبر قنوات أمنية، بات التواصل يتم عبر قنوات سياسية، وشهدت مرحلته زيارة لرئيس الوزراء المصري هشام قنديل في نوفمبر 2012م على رأس وفد كبير يضم وزراء وقيادات أمنية، للتعبير عن دعم بلاده للقطاع بعد أن شنت إسرائيل حربا ضده، لكن إن بهزيمة الثورة (3 تموز/ جويلية 2013م) وسيطرة المؤسسة العسكرية على حكم مصر تغيرت السياسة الخارجية المصرية تجاه قطاع غزة (مكاوي، ص4).

عقب انقلاب الجيش بقيادة عبد الفتاح السيسي على حكم الرئيس مرسي في الثالث من جويلية 2013م، استعاد نظام كامب ديفيد تماسكه بعد الهزة المؤقتة التي تعرض لها، بل أبعد من ذلك، وجد السيسي في التواطؤ المزعوم بين حماس والإخوان مبرراً جيداً للاستمرار في قمع الجماعة وحصار قطاع غزة في آنٍ معاً(مندور، 2024) ، فعادت السياسة المصرية إلى أسسها القديمة بحرص أكبر على استقرار السلام مع إسرائيل، إضافة إلى التنسيق معها بشأن الوضع الأمني في سيناء، وزاد عليها صدام وتوتر عنيفان بين مصر وحماس، دفع بغزة إلى فترة عصيبة في علاقتها بجارتها مصر امتدت إلى أكثر من عامين (2014م و 2015م)، كان محركها الأساسي التطورات السياسية داخل الأخيرة؛ إذ عرفت هذه المرحلة تشديد الخناق على القطاع من خلال إغلاق المعابر الحدودية بالإضافة إلى تدمير الأنفاق وعسكرة سيناء(مكاوي ، ص ص 5-6).

سعت حماس لتحسين علاقتها مع مصر وبدأت تظهر بوادر ذلك التحسن في مارس 2016م، حينما زار وفد رفيع المستوى من حماس القاهرة وأجرى مباحثات أمنية مع المخابرات المصرية، وهو ما دل على سعي مصر وحماس لتجاوز حالة الجفاء بينهما ولكن عبر القنوات الأمنية بدل السياسية. توالت بعد ذلك زيارات وفود حماس السياسية والأمنية إلى مصر وإجراء جولات أخرى من المباحثات، لكن أبرز ما حدث خلال تلك الفترة هو ما أطلق عليه "إجراءات بناء الثقة" التي اتخذتها حماس لتحسين العلاقات مع مصر وتأكيد حسن نياتها. أثبتت حماس لمصر، عمليا، ترا صفها معها في مواجهة عدو مشترك (الجماعات الإرهابية) مع أن النظام الحاكم في مصر لا يعد إسرائيل عدوا. حاولت حماس دائما الموازنة بين مصالحها وخطها المقاوم وعدم خسارة النظام المصري الذي تحكمه مصالحه محددات متشابكة ومعقدة، ما جعلها قلقة دائما منه، وهو أيضا (مكاوي، الصفحات 10-11).

لم تكن السيطرة الأمنية على سيناء هي السبب الوحيد الذي دفع مصر إلى التعاون مع حماس، بل أيضا حرصها على تدعيم موقعها بوصفها راعي خيار التسوية السلمية والوسيط، سواء بين حماس وفتح، أو بينها وبين الفصائل الفلسطينية، وبينها وبين إسرائيل(مكاوي، ص 12)، ويبدو أن هذا التحول في طبيعة العلاقات بين مصر وحماس ساهم في استرجاع الثقة بين الطرفين، فالدور المصري كوسيط قبل 2017م كان يطرح حوله العديد من التساؤلات خاصة أن مصر كانت دائما ما تضغط على فصائل المقاومة من أجل القبول بالتسويات التي تطرحها ولربما لهذا الأمر ما يفسره، ولن يكون المقام هنا كافيا للخوض فيه ولكنه يرتبط بالأساس بتوازنات داخلية وخارجية أدت بمصر إلى أن لا تلعب دور الوسيط الحيادي، ولربما يكون الدور المصري في سنة 2021م أكثر حيادية بعد أن نجحت مصر في إقناع اسرائيل وحماس بقبول وقف إطلاق نار متبادل وغير مشروط دخل حيز التنفيذ في 21 ماي 2021م(مندور، 2024).

يعد تاريخ الـ سابع من أكتوبر 2023م تاريخا ا ستثنائيا في تاريخ فل سطين؛ إذ قامت كتائب القـ سام بعملية نوعية أطلق عليها "طوفان الأقـ صى" والتي شملت هجوما بريا وبحريا وجويا وتـ سللا للمقاومين إلى عدة مـ ستوطنات في غلاف غزة. لقد كانت هذه العملية ضربة حقيقية للجيش الإ سرائيلي المزهو بإنجازاته العسكرية وتصنيفه كثامن أقوى جيش في العالم بالإضافة إلى أدرعه السيبرانية التي تعد واحدة من الأكثر تطورا في العالم، في خضم هذه الضربة التي كسرت سردية الجيش الذي لا يقهر، شنت إ سرائيل حربا انتقاميا لم تـ ستهدف فقط المقاومة في غزة وإنما ا ستهدفت بشكل أ ساسي الحا ضنة الشعبية للمقاومة وبات كل سكان غزة هدفا للآلة العسكرية الإسرائيلية.

منذ بدأ الحرب الإ سرائيلية على قطاع غزة توجهت الأنظار صوب مـ صر، الدولة الوحيدة التي تمتلك حدودا مع قطاع غزة (ينظر الخريطة رقم 05)، وتدير معبر رفح الذي يعد المتنفس البري الوحيد لقطاع غزة والتي تمتلك في نفس الوقت رصيدا كبيرا في الوساطة بين المقاومة وإسرائيل.

الخريطة رقم (05): توضح موقع قطاع غزة بالنسبة إلى مصر

المـ صدر: مركز المعلومات الوطني الفل سطيني وفا، موقع قطاع غزة بالن سبة إلى مصر، https://bit.ly/3vuXVFd، شوهد بتاريخ 2024/03/31م.

ضمن هذا السياق يمكن رصد مجموعة من العوامل التي تحكم الموقف المصري تجاه الحرب الدائر رحاها في قطاع غزة:

1/ ملف تهجير سكان قطاع غزة:

منذ الأيام الأولى للعدوان الإ سرائيلي على قطاع غزة طفت إلى الـ سطح عدة خطط ضمن هذا المـ سعى من بينها تهجيرهم إلى صحراء سيناء، وهو ما قوبل برفض شديد من قبل الجانب المصري، وهو ما جاء على لسان السيسي من خلال قوله:" نـرفض مخططات تهجير الفلسطينيين قسريا سواء من قطاع غزة أو الضفة الغربية نحو مـ صر.. لعدم تـ صفية القـ ضية وحفاظا على الأمن القومي المـ صري " كما أن سلوك الجيش المصري يشير إلى أنه رافض للتهجير؛ إذ قامت قواته بتعزيز السياج الحدودي الفاصل بين مصر وقطاع غزة بجدار خرساني بارتفاع نحو 8 إلى 10 أمتار على طول الشريط الحدودي بين مصر وغزة.

ترجع أسباب هذا الرفض إلى تخوف النظام المصري من تحول سيناء إلى قاعدة للمقاومة الفلـ سطينية، ما يجر مـ صر إلى مواجهة مبا شرة مع إ سرائيل؛ وبالتالي ستتحول مصر من قوة سلام إلى قوة في عمق الصراع، وهو ما ترفضه مصر التي لاتزال متمسكة بمحتوى اتفاق "كامب ديفيد.

2/إدارة معبر رفح:

نظريا، تخ ضع إدارته إلى الجانب المـ صري لاعتبارات تتعلق بالأمن القومي لمـ صر، كما أن ليس لإ سرائيل سلطة على معبر رفح الذي هو معبر فلـ سطيني-مصري. لكن في كثير من الأحيان كانت إسرائيل تتحكم بشكل مباشر وغير مبا شر في عملية إدارة المعبر، وفي الوقت نفـ سه وظفته القاهرة في إدارة علاقتها بالسلطة في غزة. أما بعد أحداث 7 أكتوبر، وفرض إسرائيل حصارا شاملا على القطاع، فقد أ ضحى المعبر بو صفه منفذ الفلـ سطينيين، تحت سيطرة إ سرائيلية كاملة؛ أي أنها تتحكم في إغلاقه، وتقرر لمن يفتح ولماذا ومتى (مكاوي، ص 14).

على الرغم من تصاعد أزمة إيصال المساعدات الإنسانية إلى القطاع، ومناشدة مصر بفتح معبر رفح وتحدي الحصار الإسرائيلي، فإن القاهرة تقيدت بالشروط الإسرائيلية، ملقية باللوم على الجانب الإسرائيلي في منع فتح المعبر وقصف الجانب الفلسطيني منه (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الصفحات 2-3)؛ وقد برر السيسي غلق المعبر بقوله: "غلق المعبر كان بهدف الحفاظ على أرواح الناس التي تنقل المساعدات وذلك بسبب قصف القوات الإسرائيلية له من الجانب الفلسطيني..!" (السيسي، 2023)

3ـ ملف الوساطة:

حرصت مصر على احتكار ورقة الوساطة وتأثيرها لضمان نفوذها الإقليمي وتثبيت أهميتها للطرف الإسرائيلي الأمريكي في معادلة الصراع بوصفها قوة السلام، وفي هذا الصدد قال السيسي في خطاب له خلال فعاليات حفل تخرج دفعة من الأكاديمية والكليات العسكرية بأن: " ..مصر لم تسبب مشكلة لأي أحد.."(السيسي ، 2023) لكن رغم هذا التوجه ولأكثر من شهر على اندلاع الحرب، لم تحرز القاهرة أي نجاح في المفاوضات من أجل وقف التصعيد، بل زاد يوما بعد يوم، ومعه إيغال إسرائيل في جرائمها ضد أهل غزة(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الصفحات 14-15).

رغم فظاعة هذه الجرائم واستمرار العدوان لا تزال مصر تدافع عن فرضية الحل السلمي وحل الدولتين على حدود 4 جوان 1967م، عاصمتها القدس الشرقية، ولا تزال تردد عبارات: الدعوة إلى وقف أعمال العنف، تحميل إسرائيل المسؤولية، التوسل بالمجتمع الدولي، إلخ (حمشي، 2023، ص5).

4/ الخشية من الغضب الشعبي في مصر:

يعيش النظام المصري منذ 2013م مسكونا بهاجس الاحتجاجات الشعبية والمظاهرات، ولهذا فمن الملاحظ أنه فيما عدا الأيام الأولى من العدوان لم تعد السلطات المصرية تسمح بخروج المظاهرات الشعبية المساندة لفلسطين، خاصة وأن بعض المظاهرات التي خرجت رددت بعض شعارات ثورة يناير/ جانفي؛ ففي 20 أكتوبر 2023م عقب صلاة الجمعة، خرج آلاف المصريين في الميادين والشوارع الرئيسة في القاهرة والمحافظات، في مواقع بديلة للتي حددتها السلطات، هتفوا لغزة وفلسطين، ثم اندفعت مسيرة من الجامع الأزهر ومسيرات أخرى باتجاه ميدان التحرير واقتحموه، وفي وسط هتافاتهم لفلسطين، استردت حناجرهم هتافات ثورة يناير: " عيش ..حرية ..عدالة اجتماعية"؛ "إحنا شباب خمسة وعشرين مش هنسيبك يا فلسطين"؛ "حي حي صوت الثورة حي" في حين جاء الهتاف الرئيس ردا على " التفويض" (رغبة الرئيس المصري في دفع الشعب المصري للخروج إلى الشارع لكسب المشروعية وتفويضه كحامي للأمن القومي المصري): " دي مظاهرة بجد مش تفويض لحد" ، " تفويض إيه يا عم.. فلسطين أهم"(حمشي ، 2023، ص18).

قبضت السلطات على عدد من المتظاهرين، وأغلق الشارع بعدها، بينما بقيت الحرب قائمة، واستمر النظام يوظفها دعائيا لمصلحته، ولأنها طغت على كل شيء في مصر، فقد مرت الانتخابات الرئاسية التي جرت في ديسمبر 2023م مرور الكرام (حمشي ، 2023، ص18).

□

الخاتمة:

بناء على ما سبق توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

- طبيعة النظام السياسي وشخصية الرئيس في مصر كانت لهما انعكاسات واضحة على السياسة الخارجية تجاه قطاع غزة، خاصة نحو حركة حماس التي تولت إدارة القطاع منذ سنة 2007م؛

- التحول في الصورة الذاتية لمصر من دولة مناكفة للاستعمار إلى دولة منخرطة في المشروع الغربي كان له تأثير على سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية عموما وقطاع غزة خ صو صا، مع ت سجيل ما يمكن أن ت سميته قطيعة مع هذا المشروع خلال مرحلة حكم مرسي.

- برزت بعض التغيرات فيما يسمى بـ "ثوابت السياسة الخارجية المصرية تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية" التي تحكمها اتفاقيات "كامب ديفيد 1978م" أثناء فترة حكم الرئيس محمد مرسي (جوان 2012م- جويلية 2013م)، من بينها انتقال دور مصر المنحاز ضد حماس، إلى أداء دور الوسيط المحايد، لتعلن بعد ذلك دعمها للمقاومة بعد تجدد العدوان على غزة في 14 نوفمبر 2012م؛

- بينت مقاربة الدور تأثير إدراك الرئيس في رسم السياسة الخارجية المصرية تجاه قطاع غزة، خاصة بعد أحداث السابع من أكتوبر واستمرار العدوان الإسرائيلي، والمحكومة بأربعة عوامل أساسية هي: تهجير سكان القطاع، إدارة معبر رفح، الوساطة، والخشية من الغضب الشعبي في مصر.

- تحاول م صر من خلال تأدية دور الو سيط في الحروب المتكررة على قطاع غزة ا سترجاع مكانتها الإقليمية، في ظل وجود أطراف أخرى تنافسها على ممار سة هذا الدور.

- تطورات الوضع في قطاع غزة واستمرار العدوان الإسرائيلي والأوضاع الإنسانية الصعبة كلها عوامل ستزيد من حدة الغضب الشعبي في الداخل المصري.

يمكن في الأخير تقديم جملة من المقترحات المتعلقة بموضوع هذه الدراسة كما يلي:

- من منطلق التـ سارع الكبير في الأحداث الذي تعرفه القـ ضية الفلـ سطينية واـ ستمرار العدوان الإـ سرائيلي على قطاع غزة فإنه من الـ ضروري أن يخـ ضع الموضوع لمزيد من الدراسات تواكب التطورات، وتقاربه من خلال مقاربات أخرى تأخذ بعين الاعتبار الارتباط الجيوـ سيا سي، الأمني والحـ ضاري بين قطاع غزة ومصر.

- ليس من مصلحة النظام السياسي المصري استمرار هذا العدوان، خاصة وأن الغضب الشعبي في تزايد مستمر.

- ترتبط فعالية ونجاعة الدور المصري في المساهمة في وقف العدوان الإسرائيلي على غزة وتقديم المساعدات الإنسانية للغزيين بإيجاد الآليات العملية سواء على مستوى السياسة المصرية الوطنية أو على مستويات أخرى إقليمية أو دولية.

قائمة المراجع:

أولا-باللغة العربية:

- الكتب:

محسن، محمد صالح، 2022، القضية الفلسطينية، خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

-المقالات:

إبراش، إبراهيم، (2009)"جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني" ، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20 ،العدد 78 .

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2023) الموقف المصري من العدوان على غزة: خطابان مختلفان وسياسة واحدة، وحدة الدراسات السياسية، سلسلة تقييم حالة.

حمشي، محمد، (2023) عن الموقف العربي الرسمي من عملية طوفان الأقصى وما تلاها من عدوان إسرائيلي على غزة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ذياب، زيادة إكرام محمد (2018)، في عامه العشر الانقسام الفلسطيني ومعوقات الوحدة، المعهد العربي للبحوث والسياسات: نواة.

فؤاد، وسام، (2019)،" التحولات في السياسة الخارجية المصرية تجاه قطاع غزة"، منتدى السياسات العربية.

مكاوي، نجلاء، (2024)، "مصر وغزة: ما قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر وبعده"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تحليل سياسات، 11 جانفي، 2024 م.

-المذكرات والأطروحات:

أبركان، فؤاد، (2019)، إشكالية التداول على السلطة في الأنظمة السياسية العربية دراسة حالة مصر، أطروحة دكتوراه، (كلية العلوم السياسية: الجزائر).

- المصادر الرسمية:

السيسي، عبد الفتاح (23 نوفمبر 2023)، خطابه أثناه فعالية تحيا مصر استجابة شعب تضامنا مع فلسطين، ملعب القاهرة، يوم 23 نوفمبر 2023 م.

السيسي عبد الفتاح (29 نوفمبر 2023)، خطابه الموجه لخريجي الأكاديمية والكليات العسكرية دفعة 2023، مقر الكلية، يوم 29 نوفمبر 2023 م.

-مواقع الانترنت:

الحروب، خالد، "حماس ونتائج غير مُخطّط لها: انتخابات 2006 وضربة 2023»، العربي الجديد، (شوهد يوم: 2024/04/01).
https://bit.ly/43PILqF

خفايا الاتصالات بين إسرائيل والسادات وأسباب استقالة وزير الخارجية إسماعيل فهمي"، تلفزيون العربي، (شوهد يوم: 2024/4/3).
https://bit.ly/49vDgi6
ذكرى تحرير سيناء.. عندما استقال 3 من وزراء خارجية السادات رفضا للاتفاق مع إسرائيل، الجزيرة نت، (شوهد يوم: 2024/4/3).
https://bit.ly/4aGemNR
الحاج/ سعيد،" تسيبي ليفني وغزة والنظام الرسمي العربي"، الجزيرة نت، (شوهد يوم: 2024/4/5)
https://bit.ly/49pHZ4X
سياسة مصر الخارجية زمن السيسي وغياب المنظومة الاستراتيجية"، مركز الجزيرة للدراسات، (شوهد يوم: 2024/4/4).
https://bit.ly/3PT6twp
عمر، عز الدين، خرافة باسم الشعب.. الوجه الآخر للزعيم جمال عبد الناصر، ميدان، (شوهد يوم: 2024/4/2).
https://bit.ly/43MPWjj
مندور، ماجد، تحول سياسات مصر تجاه حماس، كارنيغي، (شوهد يوم 2024/4/5)
https://bit.ly/3VNhWSb
عبد العاطي، محمد، فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، الجزيرة نت، (شوهد بتاريخ: 2024/04/01).
https://bit.ly/3yy7KTX
محمد فرج، العلاقات المصرية - العربية في عهد مبارك، مركز الجزيرة للدراسات، (شوهد يوم: 2024/4/4).
https://bit.ly/43LIDs6
محمود سامي، "بين الإعدام والسجن والمطاردة.. أين من قتلوا السادات؟"، الجزيرة نت، (شوهد يوم: 2024/4/3).
https://bit.ly/4aFcpBd
"محور فيلادلفيا.. شريط حدودي إستراتيجي بين غزة ومصر، الجزيرة نت، (شوهد بتاريخ: 2024/4/4).
https://bit.ly/3PSo9bo
معتز سلامة، عودة الدولة: تطور النظام السياسي في مصر بعد 30 يونيو، السياسة الدولية، (شوهد يوم: 2024/4/2).
https://bit.ly/3vISe6x
معتز علي، الأخطاء القاتلة لمرسي في السياسة الخارجية.. لماذا فشل الإخوان؟، مدونات الجزيرة، (شوهد يوم: 2024/4/3).
https://bit.ly/4cKPmGS
-"مؤتمر مدريد للسلام"، الجزيرة نت، (شوهد يوم: 2024/4/3).
https://bit.ly/4al9cqL
"نص اتفاقية كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل"، الجزيرة نت، (شوهد يوم: 2024/4/4).
https://bit.ly/3U7HQyO

ثانيا-باللغة الأجنبية:

Bauer Anne (2022), Egypt and the Palestinian Cause, an analysis of contemporary foreign and domestic political dimensions, Konrad Adenauer Stiftung : Office Palestinian Territories.

D.Pina Aaron (2006), Fatah and Hamas: The New Palestinian Factional Reality, CRS Report for Congress.

Horatiu Bontea George (2023) , Gaza War: From identity politics to polarization in the western foreign policy, Studia UBB, Europaea

-J. Brown Nathan, 2010 the Hamas-Fatah Conflict: Shallow but Wide, The Fletcher Forum of World Affairs, VOL.34:2.